الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
قسم دراسة القرآن والسنة
الفصل الدراسي الأول عام ٢٠١٧/٢٠١٨م

المادة: **اتجاهات الحديثة في دراسة السنة النبوية**
(RKQS4321A)

اتجاهات العلماء في دراسة السنة حول الحديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم"

الإعداد:	**الرقم الجامعي:**
روضة بنت سعد	١٥٢٣٠٣٦
نور حفيظة بنت إسماعيل	١٥٢٦٥٩٦
نور سكينة بنت عبد الحليم	١٥٢٤٠٩٠
شاملة هين بنت كمال كوح	١٥٢٠٢٣٦
نور عرفة صالحة صلابودي	١٤١٤١٦٨

تحت الإشراف:
أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

تاريخ التسليم: 26/12/2017

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد،

فإن أصدق الحديث بعد كتاب الله هو سنة رسوله ﷺ، وإنهما يؤدينا إلى الهدى والحق. وقد فرض الله على الناس الأخذ بما جاء به محمد ﷺ من السنَّة، وبيَّن أنها قسم من الوحي وجزء منه. فقال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

ومن تمام نصح النبي ﷺ لأمته وحرصه عليهم ومحبته الخير لهم أوصاهم بسنّته، وحثهم عليها، وأمرهم بالأخذ بها، كما قال ﷺ لأصحابه: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تَأَمَّرَ عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحدَثَات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة»[١].

ومن دلائل نبوته ﷺ إخباره بما يكون من الدعوة إلى ترك سنَّته والاكتفاء بالقرآن، وتحذيره ممن يدعو إلى ذلك، قال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه»[٢].

وقد وقع مصداق ما أخبر به ﷺ فوجد قديما وحديثًا من يدعو إلى الاقتصار على القرآن، ويقلل من شأن السنّة وأهميتها، ويطعن في نقلها وحملتها وعلمائها وأهلها. وجاءت الاتجاهات في

---

[١] رواه أحمد في **مسنده**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

[٢] رواه أبو داود في **سننه** في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، ج٤، ص٢٠٠، رقم ٤٦٠٤.

تقليل وظيفة السنة في الإسلام حتى لتحذيفها. بعض من هذه الأفكار الخطيرة ظهرت بسبب سوء فهمهم للحديث وأكثرهم لتشويش المسلمين.

ومن بعض الملاحظة، نرى أن هناك بعض الأحاديث يستخدم كالآلة في هجم الإسلام ومصادر تشريع الإسلام. ومن أشهرها الحديث في تأبير النخل، فصار هذا الحديث مبدئ لهجم السنة في كل جانب من الجوانب، سواء في حجيته أو في تقسيمه أو في ثبوته وغير ذلك. واتجاهات هذه الفرق المنحرفة حول الحديث تكن معقولا في ظاهره حتى يشوش على المسلمين، فهنا جاء أهمية التوضيح والبيان لمعنى الصحيح للحديث وضرورة الرد على كل الفكرة المضلة والمسوءة حول فهم الحديث.

فنرحّب بكل توجيه جاد وتنبيه على ما في البحث من أخطاء، لا بد من وجودها رغم المراجعة الكثيرة، والرغبة الصادقة في تجنبها. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: تخريج الحديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم" واتجاهات العلماء حوله

المطلب الأول: تخريج الحديث وبيان درجته ومعناه الإجمالي

حديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم" أو مشهور بحديث في تأبير النخل قد رواه في عدة الألفاظ وله شواهد من عدة الصحابة. فقد روي هذا الحديث عن عائشة وأنس بن مالك وطلحة بن عبيد الله، وجابر بن عبد الله ورافع بن خديج ﷺ. فسنقوم بتخريج تلك الأحاديث بترتيب الصحابة. ونقلنا بعض ما كتبه السكندري في تخريج هذا الحديث[٣].

١. حديث عائشة

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ أَصْوَاتًا، فَقَالَ: "مَا هَذِهِ الأَصْوَاتُ؟"، قَالُوا: النَّخْلُ يَأْبِرُونَهُ، فَقَالَ: "لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلُحَ ذَلِكَ"، فَأَمْسَكُوا، فَلَمْ يَأْبِرُوا عَامَّتَهُ، فَصَارَ شِيصًا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَكَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**». (رواه ابن ماجه[٤])

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٩٦٤)، ومسلم في صحيحه (٢٣٦٣)، وابن ماجه في سننه (٢٤٧١)، وأبو يعلى في مسنده (٣٤٨٠) و(٣٥٣١)، وعنه ابن حبان في صحيحه (٢٢)، وابن خزيمة في كتاب التوكل كما في إتحاف المهرة (٤٨٥/١) لابن حجر، والطحاوي في مشكل الآثار (١٧٢٢)، وتمام في فوائده (١١٦٧)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة ﷺ.

---

[٣] أبو عبد الله أحمد السكندري، **تخريج حديث "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، وبيان صحته، والرد على من ضعفه**، شوهد من http://majles.alukah.net/t67411/

[٤] أخرجه ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني في **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب الرهون، باب تلقيح النخل، رقم الحديث: ٢٤٧١.

الحكم على السند:

قال السكندري: وحديث عائشة رواه حماد بن سلمة مقرونا مع حديث أنس بن مالك. وحديث عائشة الصواب فيه أنه مرسل عن عروة بن الزبير مرسلا، وأن حماد بن سلمة قد وهم فيه فرواه موصولا، فقد خالفه خالد بن الحارث ومحاضر وحفص بن غياث و غيرهم فرووه مرسلا. وأما مخالفة حفص بن غياث، فقد أخرجها يحيى بن آدم في "الخراج" (٣٤٧) بلفظ: "أن رسول الله ﷺ رآهم يؤبرون النخل، فقال: «ما هذا؟ لو تركوه». فتركوه، ولم تحمل النخل، فقالوا له، فقال: «عليكم بما كنتم تصنعون» -أو قال: «بما ينفعكم»-.

درجة الحديث: صححه ابن حبان وحكم الألباني أنه صحيح.

٢. **حديث أنس بن مالك**

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، كِلاَهُمَا عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ». قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ». قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[٥].

تخريج الحديث:

بالاضافة لما سبق فقد أخرجه أيضا: أحمد في مسنده (١٢٥٦٦)، والبزار في مسنده (٦٩٩٢)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ﷺ.

الحكم على السند:

قال البزار: لم يرويه إلاَّ حماد. قال: برغم تفرد حماد بن سلمة بهذا عن ثابت البناني إلا أنه أثبت الناس عنه، فتفرده لا يضر. فرواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني من أصح الأسانيد وأقواها عن ثابت بإجماع أهل العلم. فهذا الاسناد صحيح لا غبار عليه.

درجة الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، وحكم الألباني أنه صحيح.

[٥] رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، رقم٢٣٦٣.

٣. حديث طلحة بن عبيد الله

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ - قَالاَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ -طلحة بن عبيد الله-: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيَلْقَحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا». قَالَ: فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ، فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «**إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلّ**». (رواه مسلم[٦])

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ ﷺ فِي نَخْلٍ، فَرَأَى قَوْمًا يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟» قَالُوا: يَأْخُذُونَ مِنَ الذَّكَرِ فَيَجْعَلُونَهُ فِي الْأُنْثَى، قَالَ: «مَا أَظُنُّ ذَلِكَ يُغْنِي شَيْئًا»، فَبَلَغَهُمْ، فَتَرَكُوهُ، فَنَزَلُوا عَنْهَا، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا هُوَ الظَّنُّ، إِنْ كَانَ يُغْنِي شَيْئًا فَاصْنَعُوهُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَإِنَّ الظَّنَّ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَكِنْ مَا قُلْتُ لَكُمْ: قَالَ اللَّهُ، فَلَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ**» (رواه ابن ماجه[٧])

تخريج الحديث:

أخرجه يحيى بن آدم في الخراج (٣٤٥)، والطيالسي في مسنده (٢٣٠) من رواية يونس بن حبيب عنه)، وأحمد في مسنده (١٣٩٥) و(١٣٩٩)، ومسلم في صحيحه (٢٣٦١)، وابن ماجه في سننه (٢٤٧٠)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٠٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٧)، والبزار في مسنده (٩٣٧) و(٩٣٨)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٣٩)، وابن خزيمة في التوكل كما في إتحاف المهرة (٤٨٥/١) لابن حجر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٢٠) و(١٧٢١)، وفي شرح معاني الآثار (٤٠٩٨) و(٤٠٩٩) و(٤١٠٠) و(٦٣٢٤)، والشاشي في

---

[٦] أخرجه مسلم في **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، رقم الحديث: ٢٣٦١

[٧] أخرجه ابن ماجه في **سنن ابن ماجه**، كتاب الرهون، باب تلقيح النخل، رقم الحديث: ٢٤٧٠.

مسنده (٧) و(٨) و(٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (١٥١) و(٢٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٣٧٣-٣٧٢)، والحازمي في الاعتبار (١/١٦٧)؛كلهم من طريق سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله ﵁.

الحكم على السند: وسماك بن حرب ثقة إلا أن في روايته عن عكرمة ضعف ولين، وهذا ليس منها، فالإسناد صحيح.

درجة الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، وقال الألباني: هذا حديث مرتبه صحيح.

٤ . حديث جابر بن عبد الله

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ أَبَانَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا أَرَى هَذَا يُغْنِي شَيْئًا»، فَتَرَكُوهَا ذَلِكَ الْعَامَ، فَشَيَّصَتْ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُكُمْ فِي دُنْيَاكُمْ**». (رواه البزار[٨])

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار (٢٠٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٢٣)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٠٣٠)، وذكره الحازمي في الاعتبار (١/١٦٧)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/١١٢- ١١٣)؛ كلهم من طريق محمد بن فضيل عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر ﵁.

الحكم على السند:

قال السكندري: وهذا إسناد ضعيف، فيه مجالد بن سعيد وهو ضعيف اختلط بآخره. قال البزار: لاَ نعلمُ رواه عَن ابن فضيل إلاَّ محمد بن عَمْرو التنوري وعياش وهما بصريان. قال السكندري: قد تابعهما أيضا سعيد بن عنبسة الخراز كما في الاعتبار للحازمي، والتدوين للرافعي، إلا أن سعيد هذا كذاب ليس بصدوق، فلا يستبعد سرقته للحديث. وقال الهيثمى: رواه البزار والطبرانى في الأوسط بمعناه وفيه مجالد بن سعيد وقد اختلط. قال السكندري: ملحوظة: وقع في كتاب كشف

---

[٨] نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٩م)، كتاب العلم، باب الاجتهاد، رقم الحديث:٢٠٢، ج١، ص١١٢.

الأستار، أن اسم عياش هو عياش بن أبان وهو خطأ، والصواب هو عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّقَّامُ كما في روايتي الطحاوي والطبراني.

درجة الحديث: قال البزار: فيه مجالد بن سعيد وقد اختلط، وقال السكندري: وهذا إسناد ضعيف.

٥. حديث رافع بن خديج

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّومِيِّ الْيَمَامِيُّ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ، جَعْفَرٍ الْمَعْقِرِيُّ قَالُوا حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، قَالَ: "قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ، يَقُولُونَ: يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ، قَالَ: «لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا». فَتَرَكُوهُ، فَنَفَضَتْ -أَوْ فَنَقَصَتْ-، قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**». قَالَ عِكْرِمَةُ أَوْ نَحْوَ هَذَا. قَالَ الْمَعْقِرِيُّ: فَنَفَضَتْ، وَلَمْ يَشُكَّ. (رواه مسلم[٩])

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه (٢٣٦٢)، ومن طريقه القاضي عياض في الشفا (٢/١٨٤-١٨٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٤٢٤)؛ كلهم من طريق النضر بن محمد عن عكرمة بن عمار عن أبو النجاشي عطاء بن صهيب مولى رافع عن رافع بن خديج.

الحكم على السند:

قال السكندري: وفيه النضر بن محمد بن موسى أبو محمد اليمامي وهو ثقة له أفراد، ولا يضر تفرده بها. وفيه أيضا عكرمة بن عمار العجلى أبو عمار اليمامي، وهو ثقة، وفي بعض حديثه عن يحي بن أبي كثير اضطراب و ضعف. وهذا الحديث ليس عن يحي بن أبي كثير .ملحوظة: وقع في اسناد الطبراني "المنصور بن محمد" بدلا من "النضر بن محمد" وهو تحريف وخطأ ظاهر.

درجة الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، وكذلك ابن حبان، وحكم الألباني أنه صحيح.

---

٩ أخرجه مسلم في صحيح مسلم، كتاب الفضائل، اب وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، رقم الحديث: ٢٣٦٢.

المعنى اللغوي[10]:

(يلقحون) من التلقيح وهو التأبير. وهو أن يشق طلع الإناث ويؤخذ من طلع الذكور فيوضع فيها ليكون الثمر بإذن الله أجود مما لم يؤبر.

(يأبرون) والمراد به التلقيح.

(ما أظن يغني ذلك شيئا) أي ما أظن أن ذلك العمل يغني عن قدر الله شيئا إذا أراد عدم صلاحه "لو لم تفعلوا" التأبير وأراد الله صلاحه "لصلح". ولعله أراد ﷺ أن يوجههم إلى الاعتماد على الله بدلا من الاعتماد الكلي على الأسباب.

(فتركوه) أي تركوا التأبير، اعتمادا على إشارته ﷺ.

(فنفضت) بالفاء والضاد، أي أسقطت النخل ثمرها.

(نقصت) بالقاف والصاد، فمعناه نقص صلاحها.

(شيصا) البسر الرديء، الذي إذا يبس صار حشفا. والشيص التمر الذي لا يشتد نواه.

(من رأيي) سنذكر عن شرحه لاحقا في شرح النووي للحديث.

المعنى الإجمالي للحديث[11]:

كان ﷺ بمكة ثلاثا وخمسين سنة، حوله جبال وصحراء، وهاجر إلى المدينة، بلاد نخل وزروع، وبينما هو يمشي في طرقاتها بين النخيل، ومعه بعض أصحابه، رأى رجالا تسلقوا النخل، حتى وصلوا إلى سعفها، ورأى شيئا في أيديهم، يتحركون به، ولم يتبين ماذا يعملون، فسأل من معه: ماذا يصنع هؤلاء؟ قالوا: يلقحون النخل. لأن النخل في موسم معين يخرج طلعا، قوالب بداخلها فروع بيضاء على جانبيها بروز الثمر، ومليئة بما يشبه الدقيق، يخرج هذا في النخل الذكر ولا يثمر، ويخرج في الأنثى وهو أصل التمر، لكن بشرط أن يوضع شيء من طلع الذكر في طلع الأنثى، فأراد ﷺ أن يربطهم بالقضاء والقدر، فقال: لا أظن أن ذلك ينفعهم إلا بإرادة الله وقدرته، وأظن أنهم

[10] موسى شاهين لاشين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، (دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ج٩، ص٢٢٩.

[11] المرجع نفسه، ج٩، ص٢٢٩.

لو لم يفعلوا ذلك واعتمدوا على الله وسألوه لصلح، وكان من الممكن أن تحمل الريح طلع الذكر إلى الأنثى، وتقوم مقامهم، كما يحصل في كثير من الفواكه، مصداقا لقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

لكن الله تعالى أراد أن يربط المسببات بالأسباب في هذه القصة، فلما سمعوا كلام الرسول ﷺ، ولم يلقحوا، خرج البلح شيصا، فلما رآه كذلك ﷺ قال لهم: ما لتمركم هذا العام خرج شيصا؟ قالوا: لأننا لم نلقحه، استجابة لقولك كذا وكذا، قال: إنما قلت لكم ذلك من عند نفسي ظنا، ولست في ذلك مبلغا عن الله، فإذا أمرتكم بأمر مبلغا فالتزموه، وإذا أمرتكم بأمر من نفسي فأنتم وشأنكم، فأنتم أعلم بأمور دنياكم، وما دام في ذلك خير لكم فافعلوه. فعادوا إلى تلقيح نخلهم، وعادت المدينة خير بلد، وتمرها خير تمر.

المطلب الثاني: اتجاهات العلماء أهل السنة حول شرح الحديث

قال **الإمام النووي** رحمه الله في شرح هذا الحديث: "قال العلماء: قوله ﷺ "من رأيي" أي في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعا يجب العمل به، وليس إبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله مع أن لفظة "الرأي" إنما أتى بها عكرمة على المعنى لقوله في آخر الحديث. وقال العلماء: ولم يكن هذا القول خبرا، وإنما كان ظنا كما بينه في هذه الروايات قالوا: "ورأيه ﷺ في أمور المعايش وظنه كغيره فلا يمتنع وقوع مثل هذا ولا نقص في ذلك وسببه تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها" والله أعلم قوله"[١٢].

وقال **الشيخ عبيد الله المباركفوري**[١٣]: "إن هذا الحديث الصحيحة الصريحة في "أنتم أعلم بأمور دنياكم" يدل على عدم علمه ﷺ ببعض الأشياء كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ

---

[١٢] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ)، ج١٥، ص١١٦.

[١٣] عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري أبو الحسن، **مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح**، (الجامعة السلفية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ج٢، ص٢٢٨.

لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، وقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]. وفي الحديث: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وقوله في حديث الشفاعة: «أحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن يلهمنيه الله تعالى»، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الصحيحة الصريحة، وأما قولهم بأن المراد بنفي علم الغيب عنه ﷺ في بعض الآيات والأحاديث نفى العلم الذاتي، لا الوهبي فهو تحكم محض وادعاء بحت ليست عليه أثارة من علم لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من إجماع ولا من قياس، بل يبطله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، فتفكر وتأمل ولا تعجل".

وقال **الدكتور موسى شاهين لاشين**[١٤]: "والذي يعنينا في هذا المقام: الحديث، تحليله، وفهمه الفهم الصحيح... فمن غير المعقول فهمه على إطلاقه بمعنى "أنتم معشر مؤبري النخل أعلم من محمد ﷺ بشئون دنياكم كلها"؛ فالإسلام نصف تشريعاته للدنيا، ونصفه للدين، بل المصالح الدنيوية هي من الدين، ومرتبطة بالدين، يثاب عليها، كما يثاب على الصلاة، فالرجل الذي سقى الكلب، والرجل الذي أنظر معسرا، والرجل الذي أزال غصن شوك، غفر لهم، والمرأة التي حبست قطة دخلت النار، والرجل يزرع زرعا أو يغرسا غرسا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة له بكل ذلك صدقة...

ومحمد ﷺ أعلم بالصالح فيها، عن غيره من البشر، فلا بد من تقييد "أمور دنياكم" ببعض أمور دنياكم، وهذا البعض هو ما وقعت القصة فيه تلقيح النخل وكأنه قال: "أنتم أعلم بكيفية وفائدة تلقيح النخل مني"، وهذه حقيقة لا تضر بالرسالة، ومع أن العلماء يقولون: إن واقعة العين كهذه الواقعة، يقتصر الحكم عليها، ولا ينقل إلى غيرها، أو لا يكون حجة لغيرها، مع هذا لو نقلناها نقلناها إلى ما يشبهها، من الأعمال التي تكتسب عن طريق العلم والتدريب والممارسة والتجارب والخبرة، كالزراعة والنجارة والحدادة والغزل والنسيج والحياكة، والصناعات الأخرى. فهذه ليست من مهمة الرسالة، وليس من مهمة الرسول ﷺ، ولا من مؤهلاته أن يكون ماهرا فيها، ولا خبيرا بدقائقها.

[١٤] موسى شاهين لاشين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، ج٩، ص٢٢٩.

فإذا تكلم مع الخبراء فيها فكلامه مبني على الظن الذي قد يخطئ كأي إنسان غير متخصص، وحديث تأبير النخل من هذا القبيل، ومحاولة تطبيقه –حتى على جميع شئون الزراعة– خطأ، فقد تدخل ﷺ في كيفية سقي الأشجار، وتقديم الأعلى فالأعلى، في قصة الزبير والأنصاري.

وقد يتساءل المرء: هل من حكمة نلتمسها من الإشارة بغير الصواب، وبقبولها وتنفيذها من الصحابة دون مناقشة مع أنهم ناقشوا في كثير غيرها، كالإذخر، وشهود الزنا، والسلم، وغير ذلك كثير، وما الحكمة في عدم تعديل هذه المشورة من قبل الوحي، وتدارك الثمرة حتى لا تصير شيصا، وقد تلمسنا لذلك حكما وضحناها في بحثنا، نذكر منها:

أولا: هناك من الأمور ما نحسبه شرا لنا، وهو في الحقيقة خير لنا، كحديث الإفك الذي استمر أياما وأياما دون حسم، وقال الله تعالى فيه: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١]، وكخرق السفينة، وبالقياس على هذا، فإن المشورة وقعت في أوائل الهجرة، وكان من الجائز جدا أن يطمع الكافرون في تمر المدينة، فيهاجموها حربا لمحمد وطمعا في تمرها، فخروج التمر شيصا يجعلهم لا يطمعون في غير مطمع، وكأن الله يصرف بذلك هجوم الكافرين، حتى يستعد المؤمنون للدفاع.

ثانيا: من المعروف أن الدرس العملي أشد أثرا من الوعظ النظري، ولا شك أن هذا الدرس كان قاسيا عليهم، ومنه حرصوا وتنافسوا بعده في الرقي بأسباب الحياة.

ثالثا: إن الابتلاء بمثل هذا امتحان واختبار: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]".

الخلاصة

نقول إن هذه الشروح للأحاديث في تأبير النخل تدل على الأمور التي لخصنا كالآتي:

١. رأي النبي ﷺ وظنه واجتهاده في الحديث مقييد بقصة تأبير النخل ونحوه وليس مطلق لكل أمور الدنياوي.
٢. عدم علمه ﷺ ببعض الأمور هو عادي وفطرة، وليس من العجيب، وعدم علمه ببعض أمور يطلق على كلا علم الدين وعلم الدنيا.
٣. الحكمة والعبرة من الحديث لا تحد إلى قول النبي "أنتم أعلم بأمور دنياكم" فقط، بل هناك العبرة الأخرى الكثيرة في أحوال الصحابة في القصة وموقفهم فيه.

المبحث الثاني: اتجاهات غير أهل السنة حول الحديث

المطلب الأول: العلمانيون

العلمانيون هم: كل من ينسب أو ينتسب للمذهب العلماني، وينتمي إلى العلمانية فكراً أو ممارسة. وأصل العلمانية ترجمة للكلمة الإنجليزية (secularism)[١٥] وتعني اللادينية أو الدنيوية[١٦] وهي من العلم فتكون بكسر العين، أو من العالَم فتكون بفتح العين وهي ترجمة غير أمينة ولا دقيقة ولا صحيحة، لأن الترجمة الحقيقية للكلمة الإنجليزية هي "لا دينية أولا غيبية أو الدنيوية أولا مقدس"[١٧].

العلمانية لغة: لم توجد لفظ العلمانية في معاجم اللغة العربية القديمة، وقد وردت في بعض المعاجم الحديثة. قيل أيضا في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٦٧: "هي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعنى في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وهى اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم والمذهب العلمي"[١٨].

شبهة العلمانيين حول الحديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم"

ما أكثر ما يستدل العلمانيون، ومن تأثر بفكرتهم من الإسلاميين، بحديث تأبير النخل قصد تمرير مفاهيم مغلوطة عن علاقة الدنيا بالدين في الإسلام. وهم يحاولون في ذلك، على درجة مختلفة بينهم، توسيع دائرة تنزيل هذا الحديث على هوى مقاصدهم، ولهذا شمل عندهم مجالات متعددة

---

١٥ هي عبارة عن مجموعةٍ من المعتقدات التي تُشير إلى أنّه لا يجوز أن يُشارك الدين في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة للدول، وتُعرَّف العلمانيّة بأنّها النظام الفلسفيّ الاجتماعيّ أو السياسيّ الذي يَرفض كافة الأشكال الدينيّة؛ من خلال فصل المسائل السياسيّة عن عناصر الدين، ومن تعريفاتها أيضاً هي الآراء التي تسعى إلى استبعاد الأُسس الدينيّة عن كافة الشؤون المحليّة المدنيّة للدول. راجع: Cambridge Dictionary، Dictionary.com، موقع موضوع، **ما هي العلمانية** شوهد في (٢٠١٧/١٢/١٩م) من http://mawdoo3.com.

١٦ محمد نعيم محمد هاني الساعي، **العلمانية، الليبرالية، الديمقراطية، الدولة المدنية في ميزان الإسلام**، (ط٣، د.ت)، ص٧.

١٧ سعيد بن ناصر الغامدي، **الفكر العلماني** في موقع صيد الفوائد، شوهد في (٢٠١٧/١٢/١٩م) من http://www.saaid.net/mktarat/almani/15.htm.

١٨ انظر: حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي، **العلمانية وموقف الإسلام منها**، (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٥، ١٤٢٢هـ)، ص٣٣٣ و٣٣٤.

وقضايا مصيرية وحساسة من الحياة، كالتشريع العام مثلا، وسياسة الدولة، وغيرها من الأمور التي قد تنسب إلى الدنيا باعتبار معين، ولم يستثن لديهم منها إلا جانب المعتقدات والعبادات. أما العبارة التي يرفعون بها عقيرتهم من الحديث النبوي فهي قوله ﷺ : «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[١٩].

قال الشيخ محمد شاكر الشريف[٢٠] حفظه الله: "تعتمد هذه الشبهة على الاستدلال الخاطئ بقول الرسولﷺ: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، إذ قد قرر الرسول ﷺ في هذا الحديث أن المسلمين هم أعلم بأمور دنياهم، وبالتالي فإن الشريعة لا تتدخل في تحديد الأمور الدنيوية التي هم بها عالمون، ولما كان النظام السياسي- عند هؤلاء أمراً دنيوياً وليس أمراً دينياً- فإنه يمتنع أن تتدخل الشريعة في تحديده أو المجيء بتفصيل أحكامه!"

المطلب الثاني: منكروا السنة

منكروا السنة: هم القرآنيون أو أهل القرآن هو اسم يطلق على تيار إسلامي يكتفي بالقرآن كمصدر للإيمان والتشريع في الإسلام. فهم لا يأخذون إطلاقا بالسنة النبوية من الأحاديث والروايات التي تُنسب للنبي محمد على أساس أن الله قد وعد بحفظ القرآن ويستدلون على ذلك بأن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي اجتمع كافة المسلمين على صحته، بينما الأحاديث فيها اختلاف كثير على صحتها بين الفرق الإسلامية المتعددة. كما لا يعتمد القرآنيون على علماء أهل السنة أو الشيعة لأنهم يستعينون في إستدلالاتهم بمصادر غير القرآن[٢١].

من المعقول، لن تستطع أن تقوم شبهات القرآنيين بالدليل من الأحاديث، لأنهم معروف بإنكارهم للسنة؛ ولكن لو يستخدمون السنة كالحجة في تثبيت شبهاتهم، فهل نقول أنهم غير منكري السنة؟

---

[١٩] رشيد بنكيران، **علاقة الدنيا بالدين من خلال حديث «تأبير النخل» (مقاربة أصولية)**، هوية بريس، شوهد في (١٩/١٢/٢٠١٧م) من http://howiyapress.com/12583-2/.

[٢٠] محمد شاكر الشريف، **تحطيم الصنم العلماني جولة جديدة في معركة النظام السياسي الإسلامي**، (دار البيارق، ط١، د.ت)، ص١٦٣.

[٢١] ويكيبيديان، الموسوعة الحرة.

أو أنهم قد خالف منهج القرآنيين نفسه؟ والله أعلم بما في عقولهم من الخدع والكيد. يكفينا بما وجدنا في البحوث مما استدل به القرآنيين بحديث في تأبير النخل.

فاستخدم القرآنيون الحديث في مسألة تأبير النخل، ومسألة نزول جيش المسلمين في غزوة بدر لقِيم أحد شبهاتهم. "وهذه الشبهة على أساس ادعائهم أن السنة النبوية ليست وحياً من قبل الله على رسوله ﷺ، ولكنه اجتهاد وتصرف من النبي ﷺ بمقتضى بشريته، وهو ﷺ بهذا الاعتبار يصيب ويخطئ، فالسنة ليست وحياً، وبالتالي فهي ليست منزهة عن الخطأ، لأن المنزه عن الخطأ إنما هو الوحي، ولا وحي إلا القرآن المجيد. وإذا كانت أقوال الرسول ﷺ وأفعاله ليست وحياً، فلسنا ملزمين باتباعها، ولا هي مصدر من مصادر التشريع. وهم يذكرون أموراً يزعمون أنها أدلة على أن السنة ليست وحياً، وإنما هي اجتهاد من النبي ﷺ باعتباره بشرا"[٢٢].

المطلب الثالث: القائلون بتقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية

اتجه بعض الكتاب الباحثين في سنة رسول الله ﷺ إلى تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية، ورتبوا على ذلك التقسيم نتيجة هامة، خلاصتها أن السنة ليست كلها تشريعا لازما ولا تشريعا دائما[٢٣]. قال د. أبو الليث: أول من لوّح له، أو أعطى له إشارة خضراء هو السيد رشيد رضا، أتى عليه عرضا في تفسيره[٢٤].

والدليل الأساسي الذي سيتند إليه القائلون بتقسيم هو حديث في قصة تأبير النخل، فرأى أنصار التقسيم: "لو لم يكن غير هذا الحديث الشريف في تبيين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعا لازما،

---

[٢٢] محمود بن محمد مزروعة، **شبهات القرآنيين حول السنة النبوية**، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢١هـ)، ص ٥٥.

[٢٣] فتحى عبد الكريم، **السنة تشريع لازم ودائم**، (دار التوفيق النموذجية، ط١، ١٤٥٠هـ/١٩٨٥م)، ص٩.

[٢٤] الخيرآبادي، محمد أبو الليث، **اتجاهات في دراسات السنة: قديمها وحديثها**، (سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص١٣٤.

وقانونا دائما لكفى. نص الحديث تبين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ إنما هو ما كان مستند إلى الوحي فحسب"[٢٥].

ومن الأمر الخطيرة أيضا أن بعض الكتاب يكثرون من الاستشهاد بهذا الحديث ويستخدمونه دليلا على أن الرسول فصل بين أمور الدين وأمور الدنيا، فنفض يديه من أمور الدنيا تاركا التشريع فيها للناس، لأنهم أعلم بها، وعلى أن ما ورد في أمور الدنيا من سنته ﷺ هو في غالبه سنة غير تشريعية -أي غير ملزمة- لأنها لا تستند إلى الوحي[٢٦].

وحتى جاء الشيخ **محمود شلتوت** وكتب كتابا[٢٧] وقال تحت عنوان "السنة تشريع وغير تشريع" ما يلي: "ما ورد عن النبي ودوّن في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته على أقسام:

١. ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم والمشى والتزاور والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية والشفاعة والمساومة في البيع والشراء.
٢. ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية كالذي ورد في شؤون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره.
٣. ما سبيله التدبير الإنساني أخذا من الظروف الخاصة، كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية، وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة، والكمون والفر، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحي الظروف الخاصة.

وكان كل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا يتعلق به طلب بالفعل والترك وإنما هو من الشؤن البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعا ولا مصدر تشريع"[٢٨].

والدكتور **عبد المنعم النمر** يدخل مع ذلك كل المعاملات، على أنها تدخل تحت قوله "أنتم أعلم بشئون دنياكم" ويؤكد أن الرسول ﷺ لم يصدر عنه ذلك بوحي، ولم يكن في ذلك محروسا بوحي مباشر أو وحي سكوتي أو إقراري.

[٢٥] محمد سليم العوا، **السنة التشريعية وغير التشريعية**، (مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي)، ص٣٣.

[٢٦] فتحى عبد الكريم، **السنة تشريع لازم ودائم**، ص٣٣.

[٢٧] محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، (دار القلم، ط٣، ١٩٦٦م)، ص٥٠٨.

[٢٨] فتحى عبد الكريم، **السنة تشريع لازم ودائم**، ص١٤.

وغيرهما أقوال آخر حول هذا التقسيم، يمكن يرجع إليه فيما كتبه د. فتحى عبد الكريم[٢٩] وأ.د. أبو الليث الخيرآبادي[٣٠].

المطلب الرابع: الرد عليهم

إن الرد الأساسي لهذه الاتجاهات يعود إلى شرح علماء السلف وأهل السنة على الحديث، ولكن لا يكفي ذلك لأهل العقول في هذا العصر، بل هم يريدون الدليل المعقول التفصيل والفلسفي حتى تطمئن قلوبهم. فنذكر بعض الرد الذي قال به العلماء المعاصرين:

أولا: الرد على العلمانيين

هنا نذكر بتلخيص ما قال عماد حسن أبو العينين[٣١] في رد الشبهة على العلمانيين حول هذا الحديث من رسالة محمد شاكر الشريف. والرد على هذه الشبهة من أربعة وجوه:

أولا: ما نقل عن أهل العلم في شرح الحديث

فقد تقدم نقْلنا عن أهل العلم في شرح الحديث، بل بوب النووي على ذلك الحديث في "باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي"؛ وهذا يتبين أن مجال هذا الحديث إنما هو في "أمر الدنيا ومعايشها" ولم يذكر العلماء تلك العبارة مطلقة، بل قيدوها بما يبطل كل محاولات التأويل الباطل لهذا الحديث، فقد قيد العلماء "أمر الدنيا ومعايشها" بأن يكون النَّبِي ﷺ قاله على سبيل الرأي أي أنه قاله لا على سبيل التشريع وهذا التقييد يعني أمرين:

[٢٩] فتحى عبد الكريم، **السنة تشريع لازم ودائم**، المرجع السابق.

[٣٠] الخيرآبادي، محمد أبو الليث، **اتجاهات في دراسات السنة: قديمها وحديثها**، المرجع السابق.

[٣١] عماد حسن أبو العينين، **شبهات حول السنة والسيرة النبوية**، (دار الايمان، ٢٠٠٧م)، ص٢١. وانظر: محمد شاكر الشريف، **تحطيم الصنم العلماني جولة جديدة في معركة النظام السياسي الإسلامي**، ص١٦٣.

١. أن الأمور التي يقال فيها: "أنتم أعلم بأمور دنياكم" هي تلك الأمور التي لم تتناولها الأدلة الشرعية تناولًا عامًا أو تناولًا خاصًا، أو الأمور التي تناولتها السُنَّة لا على سبيل التشريع وإنما **على سبيل الرأي فقط**.

٢. أن الأصل في كل ما تناولته **النصوص الشرعية** -ولو كان متعلقًا بأمر الدنيا أو المعاش أو غيره- أن يكون على سبيل التشريع إلا **أن يدل الدليل أو القرينة** على خلاف ذلك ويؤيد هذا الكلام أيضًا أمران:

i. تصرف الصحابة في القصة المذكورة حيث امتنعوا من تأبير النخل -رغم خبرتهم السابقة عن أهمية ذلك التلقيح علاوة على أنه أمر من أمور المعايش الدنيوية- وذلك لما لم يظهر لهم دليل أو قرينة تبين لهم أن الرسول ﷺ قال ما قال على غير سبيل التشريع، وهذا يعني أنهم يتعاملون مع أقواله ﷺ -ولو كانت في أمور المعايش- على أنها على سبيل التشريع حتى يأتي من الدليل الشرعي ما يبين أنها على غير سبيل التشريع.

ii. طريقة صياغة العلماء للعبارات السابقة، فإنها واضحة كل الوضوح في أن الأصل في كل ما جاء في النصوص الشرعية إنما يتم التعامل معه على أنه جاء على سبيل التشريع، ولذلك احتاج هؤلاء العلماء أن يقيدوا الأمور التي لا يجب على المسلمين امتثالها من معايش الدنيا، بأنها التي جاءت على سبيل الرأي أو لا على سبيل التشريع وهذا يعني أن النصوص التي جاءت في معايش الدنيا أو غيرها ولم تظهر قرينة أو دليل يبين أنها جاءت على سبيل الرأي أو لا على سبيل التشريع فإنه يتم التعامل معها على أنها نصوص تشريعية يجب امتثالها.

ثانيا: أن يقال إن الرسول ﷺ لم يذكر الكلام في عدم تأبير النخل مطلقًا من كل قيد، حتى يقال: إن ما تناولته النصوص الشرعية مطلقًا من القيود وهو من أمور الدنيا فإن الشرع يترك -في هذه الحالة- ويرجع في تلك الأمور الدنيوية إلى أهل الدنيا.

فالرسول ﷺ -كما بُيّن في الحديث- لم يأمرهم أمرًا مطلقًا، أو لم ينهاهم نهيًا مطلقًا، أي بعبارة أخرى لم يكن ما صدر منه على سبيل التشريع، وألفاظ الحديث ورواياته المتعددة تدل على ذلك، وإن كان من سمع هذا الموضوع من الصحابة قد غلَّبوا جانب التشريع، فقد جاء في ألفاظ الحديث ورواياته: «ما أظن يغني ذلك شيئًا» وجاء «لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا»، مما يبين أن الرسول ﷺ

يتحدث عن ظن أو خبرة دنيوية لا علاقة لها بالتشريع، ولذلك لما غلَّب بعض الصحابة جانب التشريع في ذلك، بين لهم الرسول ﷺ أنه لم يرد ذلك وأن كلامه السابق لا يدل عليه، ولذلك قال لهم معقبًا على تصرفهم إزاء مقالته السابقة: «فإني إنما ظننت ظنًا، فلا تؤاخذوني بالظن» وقال: «إذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر»، وقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» فالروايات كلها في مبتداها ومنتهاها متضافرة على أن ما ذكره الرسول ﷺ للصحابة كان من قبيل الرأي المتعلق بأمور المعاش القائم على الخبرة البشرية التي قد يتاح منها لبعض الناس ما لا يتاح لغيرهم، ولم يكن كلامًا على سبيل التشريع، وإذا تبين ذلك، فقد بطل قولهم في أن النصوص الشرعية المتعلقة بأمور الدنيا، لا يعول عليها، ولا يرجع إليها، وإنما يرجع في مثل هذه الأمور إلى أهل الدنيا والمعرفة بها.

ننقل ما قال **د. رشيد بنكيران**[٣٢] عن حديث في صحيح مسلم باللفظ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ». قال: "اشتهر عند الحفاظ والمحدثين قول علي بن المديني رحمه الله: "الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ"[٣٣]، والمراد به أن "السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"[٣٤]، وإذا كان الغرض من ركوب هذا السبيل الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، والقبول أو الرد، فإن الحديث الذي تعددت رواياته لا يتبين حقيقة معناه وعمق مدركه حتى يؤلف بين تلك الروايات وتساق مساقا منسجما لأنها خرجت من مشكاة واحدة، ولهذا قال الإمام أحمد: "الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا"[٣٥]، وقال ولي الدين ابن العرقي: "الْحَدِيثُ إِذَا جُمِعَتْ طُرُقُهُ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَ بِرِوَايَةٍ، وَنَتْرُكَ بَقِيَّةَ الرِّوَايَاتِ"[٣٦].

[٣٢] انظر: رشيد بنكيران، **علاقة الدنيا بالدين من خلال حديث «تأبير النخل» (مقاربة أصولية)**، المرجع السابق.

[٣٣] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ت)، ج٢، ص٢١٢.

[٣٤] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٩٥.

[٣٥] المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٢.

[٣٦] أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، **طرح التثريب في شرح التقريب**، (الطبعة المصرية القديمة: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي، د.ت)، ج٧، ص١٨١.

وحديث تأبير النخل أنموذج ماثل بين أيدنا على خطأ من اقتصر على رواية واحدة لفهم كلام النبي ﷺ ولم يتبع منهاج العلماء في فقه الحديث الذي له روايات متعددة لقصة معينة، فإن الرواية بالمعنى حينئذ تكون حاضرة. وإذا كان العلمانيون أجدر ألا يعلموا حدود الله، فما كان يليق ببعض الباحثين الإسلاميين أن يغيب عنهم هذا المنهاج.

بيان ذلك؛ أن حرف "لو" من رواية أنس رضي الله عنه في قوله ﷺ «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ» والذي يفيد امتناع لامتناع؛ أي امتنع الثاني لامتناع الأول، ومن اللغويين من عكس ذلك، ومنهم من رجح تفسير سيبويه لاطراده وهو: أن "لو" حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، والمراد به في الحديث على وجه الإجمال امتناع صلاح التمر لوجود تلقيح النخل، أو ثبوت صلاحه لترك التلقيح، وهذا المعنى حقيقة مخالف لواقع الأمر، إلا أن النبي ﷺ لم ينه عن التلقيح جازما بفساده على سبيل القطع حتى نصف قوله بالخطأ الصريح، بل صرحت روايات أخرى أن ما ذُكر كان من قبيل الظن الأقرب إلى الشك والاستغراب.

يؤيد ذلك: أن في رواية رافع بن خديج رضي الله عنه عند مسلم قال ﷺ: «لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا» فصدر الكلام بحرف "لعل" التي هي كلمةُ شَكٍّ، وأصْلها عَلّ، واللام في أوّلها زائدة، كما ذكره صاحب الصحاح. وفي رواية طلحة رضي الله عنه عند مسلم قال ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا»، وقال أيضا: «إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلاَ تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ»، فهي عبارات واضحة تدل على أن ما قاله النبي ﷺ كما من قبيل الاحتمال أو الشك الذي قصر بعض من سمع الكلام عن استعابه وتنزيله منزله.

ثالثًا: أن يقال إن أمر الدنيا الذي عناه الرسول ﷺ في حديثه، هو تأبير النخل فلا يقاس عليه إلا ما جرى مجراه وكان على شاكلته، وهو الخبرة العملية المتعلقة بشأن من الشئون المباحة التي لم يتعلق بها الخطاب الشرعي لا أمرًا ولا نهيًا، وليس المراد بذلك كل أمر متعلق بالدنيا، لأنه قد جاءت نصوص شرعية كثيرة في أمور الدنيا، وقد تعلق بها الخطاب الشرعي أمرًا ونهيًا، فكانت بذلك موكولة إلى الشرع يبين حلالها وحرامها وما يصح منها وما لا يصح إلى غير ذلك من تفاصيلها المطلوبة، ولم تكن موكولة إلى المسلمين –أو إلى غيرهم– يجتهدون فيها أو يعملون فيها بمقتضى عقولهم أو مصالحهم أو أهوائهم، والنظام السياسي وتفاصيله قد تعلق به الخطاب الشرعي أمرًا ونهيًا

وتخييرًا، فكان بذلك من النوع الموكول إلى الشرع يبين أحكامه وتفاصيله، ولم يكن من النوع الأول الذي وُكل إلى الخبرة البشرية حيث لم يتعلق به الخطاب الشرعي.

رابعًا: أن يقال ما هو الضابط الذي تعتمدون عليه في التفريق بين أمر الدنيا الموكول للبشر وبين أمر الدين الموكول إلى الشريعة؟ حيث إنكم لم تقدموا ضابطًا صحيحًا تفرقون به بين أمر الدنيا وأمر الدين فأنتم لستم تتبعون أو تتعلقون في قولكم: هذا من أمر الدنيا، وذاك من أمر الدين بنص شرعي، أو بكلام لأحد من أئمة العلم المعروفين لا قديمًا ولا حديثًا، وإنما أنتم تتبعون في تفريقكم الباطل من قلدتموهم من أهل الغرب أو الشرق الكافر الذين فصلوا الدولة عن الدين أو الدنيا عن الدين، إذ كما هو معروف مشهور عندما تسلطت الكنيسة على الناس بالباطل، وحدث بين ممثلي الكنيسة من جانب والناس من جانب مناوشات وصراع مرير طويل، انتهى الأمر بعزل الكنيسة عن التدخل في أمور الدنيا أو الدولة، وقُصر تدخلها أو قُصِرت صلاحيتها على التوجيه الروحي والوصايا الأخلاقية، وبعد هذا الوضع النهائي للكنيسة عندهم، أصبحت "أمور الدين" عندهم محصورة في علاقة الفرد بربه، وما يتصل بذلك من عقيدة الإنسان في ربه، وأنواع القرب التي يتقرب بها إليه لينال رضاه من غير أن يكون لتلك العلاقة أي بعد أو أثر خارج دائرة الفرد نفسه.

كما أصبحت أمور الدنيا تعني عندهم كل ما يتصل بحياة الفرد والجماعة داخل المجتمع، وما يترتب على ذلك من أنظمة وعلاقات ومعاملات وقوانين.

وقد تم الفصل الكامل بين هاتين الدائرتين: دائرة أمور الدنيا، ودائرة أمور الدين، وترتب على ذلك أن الدين عندهم أصبح محصورًا في نطاق الإنسان الفرد وحده، أو في داخل الكنيسة حيث يؤدي هؤلاء ما يعتقدون أنه من الدين عندهم، حتى إذا خرجوا من تلك الكنائس إلى واقع الحياة لم يكن للدين أدنى سلطان على تنظيم الحياة وقيادتها إلا ما كان من بعض الوصايا أو العظات الخلقية غير الملزمة؛ لأن ذلك خارج عن نطاقه وصلاحياته.

بينما أمور الدين تشمل عند المسلمين كل ما تعلق به الخطاب الشرعي أمرًا أو نهيًا أو خبرًا، فما تعلق به الخطاب على وجه الأمر فيكون من الدين فعل المأمور به، وما تعلق به الخطاب على وجه

النهي فيكون من الدين اجتناب المنهي عنه، وما تعلق به الخطاب على جهة الخبر، فيكون من الدين تصديق ما أخبر به.

ومن المعلوم البَّين الذي لا يحتاج إلى كبير بيان أو إيضاح أن الخطاب الشرعي قد تعلق على جهة الأمر والنهي بالأمور أو المسائل التي تتناول حياة الفرد أو الجماعة داخل المجتمع مما يطلق عليه أنه من الأمور الدنيوية وهي في الوقت نفسه مما يطلق عليه أنه من أمور الدين وذلك لتعلق الخطاب الشرعي به.

إذن فتعريف هؤلاء لأمر الدنيا، وما ترتب عليه من إخراج النظام السياسي في الإسلام من أمور الدين رغم تعلق الخطاب الشرعي به وإدخاله في أمور الدنيا التي لا دخل للشرع فيها، هو أمر مأخوذ أصلًا من طبيعة العلاقة بين الدين النصراني المحرف وبين الفكر العلماني، وغنى عن البيان أن ما كان كذلك فلا يصح أن يكون حجة في دين المسلمين".

ثانيا: الرد على منكروا السنة

قال محمود محمد مزروعة[٣٧]: "أما ما أثاروه من مغالطات مدعين أنها أدلة على أن السنة النبوية المطهرة ليست وحياً؛ فهو كلام ظاهر البطلان. ونحن نرد عليه –رغم وضوح بطلانه– إبطالاً لمزاعمهم. وأول مزاعمهم الباطلة مسألة تأبير النخل. وهي مسألة ترجع إلى التجربة والخبرة ولا علاقة لها بالوحي من قريب أو من بعيد. ومن المعلوم أن الأمور التي تقوم عليها معايش الناس وحياتهم العادية لا صلة لها بالوحي إلا فيما يتصل بها من حل وحرمة وإباحة. أما كيفية مزاولتها والقيام بها، فذلك متروك للخبرة والتجربة يزاولونها حسب ما ألفوا وتعودوا..

ورسول الله ﷺ لم تكن له سابقة خبرة بتأبير النخل، ولما رآهم يفعلون ذلك قال لهم "لو تركتموه لصلح" إما على هيئة الاستفهام، وإما على الاقتراح المبني على عدم التجربة. ولم يكن لذلك من صلة بالتشريع لا أمراً ولا نهياً. ولذلك لما تركوا تأبير النخل ولم يصلح، وحدثوا رسول الله ﷺ في ذلك، قال لهم: "أنتم أعلم بأمور دنياكم".

[٣٧] محمود بن محمد مزروعة، **شبهات القرآنيين حول السنة النبوية**، ص٥٩.

ثالثا: الرد عند عبد الله بن علي النجدى

قال[٣٨]: "أمور الدنيا أبواب، منهم: المعاملات، والعقوبات، والحروب، والمواعظ، والطب، وأخبار الأمم الماضية والآتية. فهل يقال: "إن رسول الله ﷺ يخطئ في ذلك؟! وإنه ليس واجباً إتباعه فيه وتصديقه؟!" لا جرم أن قولا كهذا معدود من الخروج على الدين وصاحب الدين."

وأجاب النجدي في معنى هذه روايات الأحاديث لو أحد سُئلنا عنها، قال: "هذه الروايات صريحة في أنه قال لهم ذلك بعبارة الظن، وافهم أنه ظنه ظناً مستيقناً؛ فتدل على أن ما ظنه ظناً يجوز أن يخطئ فيه، سواء في ذلك الدنيويات أو الدينيات، لكن لا يقر على الخطأ. وأما ما قاله على سبيل الإيقان فلن يكون من ذلك."

وإذ قال أحد بأن: "هذه الروايات صريحة في أن ما قال الرسول ظاناً –من قبل رأيه–، فجائز أن يقع فيه خطأ؛ وما قاله عن الله، لم يجز فيه ذلك؛ فلا فرق بين أمور الدنيا والدين." فالتفريق بينهما بالطريقة المذكورة ليس صحيحاً عند النجدي، بل قال: "هذا الحديث[٣٩] دل على أن ما قاله على سبيل اليقين فهو عن الله وهو لازم الأخذ به وليس بجائز الخطأ عليه؛ ليس بين الدنيويات والدينيات فرق.

وهذا خلاف قول هؤلاء الذين يغلطونه ﷺ في أشياء أصدر قوله فيها موقناً مستدلين بهذا الحديث. وهو رد عليهم لو تدبروا وتريثوا. وأيضاً الأمر الدنيوي الذي يقوله عليه السلام إما أن يكون قاله برأيه، أو يكون قاله وحياً عن الله. أما الثاني فلا يمكن أن يناله خطأ، وهذا بالإجماع. وأما الأول فهو الذي يمكن أن يصاب بشيء من الخطأ ، كما شهد الحديث."

---

[٣٨] عبدالله بن علي النجدى القصيمي، **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، (لاهور باكستان: المجلس العلمي السلفي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٥٦.

[٣٩] قال رسول الله ﷺ: «لا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله فإني لن أكذب على الله، إذا حدثتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا حدثتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر».

فالأمور الدنيويات قسمان:

الأول: وحي عن الله، فالنبي ﷺ معصوم فيه ولا ريب.

ويدخل فيه ما قاله الرسول جازماً ومات عليه، ولم يذكر خلافه، ولا سيما إذا كان من أمور الغيب، كحديث الذباب وأحاديث الدجال، وسجود الشمس تحت العرش لا يمكن أن يكون خطأ، ولا يمكن أن يكون قاله برأيه وظنه.

والثاني: اجتهاد رأي، هو الذي يجوز فيه الخطأ. فالمختار من رأي العلماء أن الأنبياء عليهم السلام قد يخطئون فيما قالوه مجتهدين، سواء في ذلك أمور الدنيا وأمور الدين. وقد عاتب الله رسوله في مواضع اجتهد فيها. كما نزل في سورة الأنفال[٤٠] عن قضية قبول الفداء من زعام قريش أم يقتلونهم، وفي ابن أم مكتوم ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ﴾، وفي التوبة آية ٤٣.

وكذالك أنبياء الأخرى: في سورة الأنبياء: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (٧٨) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾[الأنبياء: ٧٨]. وهذا النوع كثير في القرآن والسنة. فكذلك حديث تأبير النخل غايته أنه اجتهد فيما لم يوح إليه، فصار الصواب في خلافه.

وبهذا تم أن قول هذه الطائفة من الناس أن الدنيويات يجوز أن يخطئ فيها إطلاقاً قول لا يقبله الصواب، وخطوة واسعة إلى الخروج عن حدود الشريعة وتجاوزها".

[٤٠] سورة الأنفال آية ٦٧، ٦٨: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

الخاتمة

الحمد الله ختمنا هذا البحث على خيره ورحمته الله عز وجل، وقد ظهر أن دين الإسلام هو الدين الحق الذى ارتضاه الله للناس دينا؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فعلى المسلمين أن يعوا خطورة الادِّعاءات التي تُثار حول دينهم وعقيدتهم.

من خلال هذا البحث، وصلنا إلى النتائج وهي أولا، معرفة تخريج الحديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم" واتجاهات العلماء حوله. وثانيا، اتجاهات غير أهل السنة حول الحديث من العلمانيين ومنكري السنة وما من المهمات هي الرد عل شبهاتهم حول حديث «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

بواسطة هذا البحث أدركنا أهمية التمسك بكتاب الله وسنة النبي ﷺ بعقد راسخا وحزما فإنه لانجاة للأمة من الفتن والشدائد التي حلت بها وأنجاه الله ومن دعا إليهما هُدي إلى صراط مستقيم. كما قال النبي ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[٤١]. بجانب الله الحاكم المطلق، لا بد أيضا أن نجعل نبينا ﷺ قدوة في كل أمور وجانب في الحياة لأنه هو المبين للقرأن بقوله وعمله وتقريره. كما قال الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

ثم نشكر الله تعالى على ما وفقنا بالعلم والعلماء وخاصة وجود أستاذنا الفاضل البروفيسور الدكتور محمد أبو الليث في جامعتنا ونشكره على وإشرافه طول تكميل البحث وأيضا على حسن بيانه للرد على كل اتجاهات المنحرفة الخطيرة حول السنة حتى لا نأخذ طريقتهم كالأساس في الحياة العلمية. وفي النهاية، ما نحن إلا بشر والبشر قد يخطئون وقد يصيبون، فنرجوا من الله أن نجد في سعة صدر أستاذنا مغفرة لاخطائنا وذلاتنا، وأن يتسع صدره لدراسة ما قدمنا دون ملل.

والحمد لله رب العالمين أوّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلواتُه وسلامُه الأطيبان الأتمّان الأكملان على سيدنا محمد خير خلقه أجمعين، كلما ذكره الذاكرون، وغَفَل عن ذكره الغافلون.

---

[٤١] أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، كتاب العلم، باب فأما حديث عبد الله بن نمير، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، ج١، ص١٧١، رقم ٣١٨.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د.ت). **سنن ابن ماجه**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. فيصل عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية.

٢. ابن العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي وأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين. (د.ت). **طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)**. الطبعة المصرية القديمة وصورتها دور عدة منها دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.

٣. أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **مسند أحمد بن حنبل**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون. ط١. مؤسسة الرسالة.

٤. أبو داود السجستاني. (د.ت). **سنن أبي داود**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

٥. البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. (١٩٧٩م). **كشف الأستار عن زوائد البزار**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٦. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٧. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (د.ت). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف.

٨. الخيرآبادي، محمد أبو الليث. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **اتجاهات في دراسات السنة: قديمها وحديثها**. ط١. سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون.

٩. الرحيلي، حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي. (١٤٢٢هـ). **العلمانية وموقف الإسلام منها**. ط العدد ١١٥. الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

١٠. الساعي، محمد نعيم محمد هاني الساعي. (د.ت). **العلمانية، الليبرالية، الديمقراطية، الدولة المدنية في ميزان الإسلام**. ط٣. د.ن.

١١. الشريف، محمد شاكر الشريف. (د.ت). **تحطيم الصنم العلماني جولة جديدة في معركة النظام السياسي الإسلامي**. ط١. دار البيارق.

١٢. المباركفوري، عبيد الله بن محمد عبد السلام، أبو الحسن. (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م). **مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح**. الجامعة السلفية (المكتبة الشاملة).

١٣. النجدى، عبدالله بن علي القصيمي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**. لاهور باكستان: المجلس العلمي السلفي.

١٤. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. ط٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٥. عماد حسن أبو العينين. (٢٠٠٧م). **شبهات حول السنة والسيرة النبوية**. دار الايمان.

١٦. فتحى عبد الكريم. (١٤٥٠هـ/١٩٨٥م). **السنة تشريع لازم ودائم**. ط١. دار التوفيق النموذجية.

١٧. محمد سليم العوا. (د.ت). **السنة التشريعية وغير التشريعية**، مجلة المسلم المعاصر. العدد الاقتتاحي. د.ن.

١٨. محمود بن محمد مزروعة. (١٤٢١هـ). **شبهات القرآنيين حول السنة النبوية**. ط١. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٩. محمود شلتوت. (١٩٦٦م). **الإسلام عقيدة وشريعة**. ط٣. دار القلم.

٢٠. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢١. موسى شاهين لاشين. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**. ط١. دار الشروق.

مصادر من المواقع الانترنيت:

٢٢. السكندري، أبو عبد الله أحمد. **تخريج حديث "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، وبيان صحته، والرد على من ضعفه،** شوهد في (٢٠١٧/١٢/٢٤) من http://majles.alukah.net/t67411/.

٢٣. رشيد بنكيران. **علاقة الدنيا بالدين من خلال حديث «تأبير النخل» (مقاربة أصولية).** هوية بريس. شوهد في (٢٠١٧/١٢/١٩) من http://howiyapress.com/12583-2/.

٢٤. سعيد بن ناصر الغامدي. **الفكر العلماني**. موقع صيد الفوائد. شوهد في (٢٠١٧/١٢/١٩) من http://www.saaid.net/mktarat/almani/15.htm.

٢٥. **ما هي العلمانية**. شوهد في (٢٠١٧/١٢/١٩) من http://mawdoo3.com.